منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الأول، العدد الأول، 2020م
http://www.nilevalley.edu.sd

العامل عند النحويين أنواعه والمآخذ عليه- دراسة وصفية تحليلية

عماد الدين محمد أحمد شوشه

قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإسلامية والعربية ـــ جامعة وادي النيل

المؤلف: **shoshaemad66@gmail.com**

المستخلص:

يتناول هذا البحث قضية شغلت بال النحويين القدامى والمحدثين، وهي قضية العامل، إذ كانت محل نظر بينهم وخلاف، فمن النحاة من أثبتها ورأى أنها قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة كـابن جني، وهناك من أنكرها ورفضها كـابن مضاء القرطبي. اتضح للباحث أن فكرة العامل نشأت نشأة يسيرة في النحو العربي، وأنها قديمة قدم النحو، وأن الدافع لها هو العلل الإعرابية، وتوضيح معنى الكلام، وأنها نبتت ونمت في بيئة عربية حتى استوت على سوقها، فقد نشأت لخدمة القرآن الكريم ضبطاً وفهماً، ومن هنا تكمن أهميتها كما أنها تنهض بعبء مهم في تيسير تعليم اللغة العربية، وضبط علامة الإعراب فيها، وذلك لأن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح. أجمع النحاةُ العرب على أن العوامل نوعان: لفظية ومعنوية، إلا أنهم اختلفوا في حقيقته. عمل البصريون على تقديم عمل العامل والقياس المنطقي على منطق اللغة ونظامها مهما كلفهم ذلك من تأويلات وتخريجات قد تكون قريبة المأخذ حيناً وبعيدة المأخذ حيناً آخر، ومهما تطلب الأمر من تأويل وتقدير، وحذف لفصيح اللغة وطرحه أحياناً، والحكم عليه بالشذوذ إذا لم يقبل التأويل والتخريج، بينما ذهب الكوفيون مذهبا فيه الكثير من احترام النصوص العربية دون الحاجة إلي تأويل أو تخريج، فهم في نظرتهم للعامل يأخذون الواقع اللغوي أساساً لبناء القاعدة كما أن آراءهم وعللهم قدتكون مقبولة أحياناً عِدة، وما ذاك إلا لاحترامهم المعنى المقصود في الكلام. أُخِذَ على العامل النحوي بعض المآخذ منها تأثره بالمنطق اليوناني، ولا سيما عند نحاة القرنين الثالث والرابع، الذين فيما يبدو قد تأثروا به نوعاً ما كما عند المبرد، الذي كان تأثره به طفيفاً، ومهما يكن فقد بدأت نظرية العامل يسيرة صافية على يد البصريين، إذ كان الغرض منها حفظ القرآن الكريم من اللحن وتفسير العلامات الإعرابية، كما أنه من العدل والإنصاف التأكيد على أن علماءنا الأجلاء الأوائل قد بذلوا جهودا جبارة في خدمة لغتنا العربية واستنباط قواعدها، يدفعهم إلي ذلك حرصهم على صيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف.

كلمات مفتاحيه: العامل النحوي، العلل الاعرابية، تفسير العلامات الاعرابية.

Agent Among Arab Nahawists, Its Types and Faults, A descriptive Analytical Study

Imad Eldin Mohamed Ahmed Shousha

Faculty of Islamic and Arabic Sciences, Nile valley University, Sudan

ABSTRACT:

This research deals with an issue that minded old traditional grammarians and scholars. It is the agent in Arabic language which represents a debatable issue among them. Some of them evidenced that it could act as an item that affect sound movement such as Ibn Jinni. Others denied it such as Qurtubi. It became clear that as the researcher found out, the agent has familiarly grown up in Arabic language Nahu, and is classically well connected with Eraab Odds. This is due to the fact that the agent is a meaning speech indicator and helps in making easy the learning process of Arabic language. Through indication of Eraab makers. Arab agreed upon the two types of agents; verbal and moral. Basrians introduced the agent function and did the logical model in accordance with language logic and system. Koofians on the other hand considered the linguistic reality as a fundamental base for modeling, as the consider meaning rather than form. One of the faults with the agent in the Arabic language is its influenced with Greek logic, especially in the third and the fourth centuries grammarians, but that influence was on the purpose of keeping safe the Holy Quran away from being wrongly memorized, read or deviated.

Keywords: Eraab markers, eraab odds, nahawi agent.

مقدمة:

جاء النحو لضبط الكلام العربي، وحمايته من الزلل والخطأ واللحن، خاصة بعد دخول غير العرب الإسلام؛ فحاول النحاة وضع قواعد وأسس صارمة له، وذلك انطلاقاً من القرآن الكريم، واستناداً إلى ألسنة العرب الفصحاء، خاصة الأعراب منهم، وقد جعلوا هذه القواعد مقياساً ومعياراً للحُكم على سلامة التراكيب العربية.

إنّ النحو العربي، بشكل عام، يتصل بنظرية العامل، التي يراها علماء العربية من أهم خصائص العربية، بل إن نظرية العامل عندهم هي النحوَ كله، أليس النَّحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟ (الإعراب أثرٌ يَجلبه العامل، فكلُّ حركة من حركاته، وكل علامة من علامته، إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة) فلم يبقَ إذاً للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يَستقرأها ويُبين مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك النحو كله.

يرجع الاهتمام بالعامل النحوي إلى أن العقل البشري اعتاد ألا يقبل شيئاً من دون سبب وأن يتأمل في كل أمر ويبحث عن مُوجده أو مسببه، وذلك ما كان شائعاً في الفلسفة الأرسطية، إذا لا وجود لسبب من دون مسبب، ولكل حادث مُحدِث، وبذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفع وخفض ونصب وجزم دون مبرر لها لذلك، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا، ولمَ لا يكون الفاعل منصوبا مثلا، فلماذا الرفع بالتحديد؟ وهذه الأسئلة لم يغفل عنها علماء العربية وإنما بنوها أثناء عملهم في تقعيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية، ونشأ من ذلك ما يسمى بالعامل.

يهدف هذا البحث إلى التأكيد على أهمية العامل في النحو العربي، الذي هو أصل من أصوله المهمة، إذ هو واحد من تلكم الخصائص التي تتميز به لغة الضاد من بين اللغات جميعها، ومِن ثَم يقر بعدم تأثر النحو العربي منذ نشأته وحتى استواء سوقه واكتمال بنيانه بالتأثيرات الأجنبية، كما يهدف إلى إبراز الجهود الكبيرة التي قام بها علماؤنا الأجلاء في وضع الأسس والأركان التي ارتكز عليها نحونا العربي، مع الإشارة إلى المآخذ التي تعيب نظرية العامل حرصاً على تجليتها من شوائب النقص.

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ثم ذيلته بالخاتمة وثبت المصادر والمراجع.

اشتمل البحث على خمسة مباحث: الأول: العامل في اللغة والاصطلاح، والثاني: أنواع العوامل، والثالث: العامل عند البصريين، والرابع: العامل عند الكوفيين، والخامس: ما يؤخذ على نظرية العامل.

المبحث الأول: العامل في اللغة والاصطلاح

إن معرفةَ مفهوم العامل لا تتأتى لنا إلا عبر المرور بمادته: "ع م ل"، وهذه الطريقة ليست مجرد تتبع وتقليد لمناهج آبائنا وأجدادنا القدماء، وإنما هي الممرُّ المنهجي الذي يُفضي إلى رؤية واضحة وشاملة للمصطلح المعرَّف.

العامل في اللغة: جاء في معجم لسان العرب: (عَمِلَ يَعْمَلُ، عَمَلًا، وفاعلها عَامِلٌ، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله). (ابن منظور، 1968). والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد، وهو المِهنة، أو أجرة العامل، على هذا النحو ذهبَتْ جلُّ المعاجم العربية، وعرفه ابن دريد بقوله: (العمل مصدر عمل يعمل عملاً، فالفاعل عامل، والمفعول معمول) (الزبيدي، 1984، ص 473/3)، وعند ابن سيده (العمل المهنة، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله واستعمله واعتمل: عمل بنفسه، وقيل العمل لغيره، والاعتمال بنفسه وأعمل رأيه آلته ولسانه، واستعمله عمل به، ورجل عمل: ذو عمل، والعَمَلة: القوم يعملون بأيديهم. (ابن سيدة، ص 106/3) وقد زاد الزبيدي في تاريخ العروس (أن العمل حركة البدن بكله أو بعضه، وربما أطلق على حركة النفس فهو إحداث أمر قولاً أو فعلاً بالجارحة (الزبيدي، ص 473/3).

وقد اكتسبَتْ هذه الكلمةُ صبغة دينية؛ يقول الله عز وجل في كتابه الحكيم: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (التوبة:60)، والعامل هنا يراد به القائمُ على جمع الزكاة (الاصفهاني، ص125).

ومِن جانب آخر نجد ثلة من علمائنا على رأسهم العلَّامة "الراغب الأصفهاني" يميزون بين مادتي عمل وفعل، فيرى أن العملَ يكون عن وعيٍ وقصد، ويُنسَب إلى الإنسان؛ لكونه ذاتًا عاقلة، في حين أن الفعلَ يُرَدُّ إلى الجمادات والحيوانات؛ لأنه يكون بدون قصد، ولا تعقُّل.

العامل في الاصطلاح: لا أعتقد أن في النحو العربي موضوعًا يداني موضوع العامل في تعقيده واضطراب مفاهيمه؛ فمِن الصعب بمكان حسَب تصوُّر النحاة، تقديم تعريف شامل ومانع لهذا المفهوم، ويُعزَى الأمر إلى تضارب الآراء مِن مدرسة نحوية إلى أخرى، وقد يصل التعقيدُ إلى تباين موقف النَّحوي الواحد، خاصة فيما يتعلق بالموازنة بين شقي التنظير والتطبيق، كما أنه لا نجد في كتاب سيبويه ولا في الكتب التي تلته كالمقتضب والأصول، تعريفًا دقيقًا للعامل؛ إلا أن صاحب كتاب "الجمل في النحو عرفه بقوله": بأنه هو كل ما رفع أو نصب أو جر)، (الجرجاني، 1997، ص 12)، كما عُرف في "شرح الكافية": ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب (الاسترابادي، 1998، ص16/1)

يقول الصبان فيما نقله الأشموني من التسهيل: إن الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف). (الاشموني، 1970، ص26/1)، لكن الصبان سرعان ما تنبّه إلى أن ما ذكره لا يطرد، فاستدرك قائلا: لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أعني المقتضي، والإعراب، والعامل مع كل معرب، وليس كذلك، بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي نحو: لم يضرب زيد، فلم يتقوم "لم" معنى يقتضي الجزم (الاشموني، 1970، ص48/1).

من خلال ما سبق يمكن القول: إن العامل، وهو ما يجعل الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، أو ما يكون الإعراب أثراً له، بل له دور في المعنى.

كما يتضح للمتأمل في أمهات كتب النحو أن فكرة العامل نشأت نشأة يسيرة في النحو العربي، وأنها قديمة قدم النحو، وأن الدافع لها ــ فيما يبدو ــ هو العلل الإعرابية، وتوضيح معنى الكلام، التي كانت تلاحظ وتتم في سهولة وعفوية، ذلك لأن العرب في لغتها كانت تسلك منهج الطبع، ثم جاء النحاة فحاولوا إيجاد العلل لتوارد الحركات المختلفة على أواخر الكلم، وتغيرها باختلاف مواقعه الإعرابية، فسموا ما يُحدث التغيير (عاملاً) وما يتأثر به (معمولاً) ثم توسع النحاة المتأخرون في فكرة العامل توسعاً ذهب بها إلى حد المغالاة وذلك للتأثر بعلوم الفلسفة والمنطق والكلام.

والحق أن القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي على إطلاقه فيه شيء من التعسف، حيث إنه ينبغي أن نميز بين مرحلتين: مرحلة النشأة، ومرحلة ما بعد النشأة، فمرحلة النشأة هي التي تأسس فيها النحو العربي، وتمتد خلال القرنين الأول والثاني الهجريين.

والباحث يرى أن النحو العربي قد نبت ونما في بيئة عربية حتى استوى على سوقه، فقد نشأ لخدمة القرآن الكريم ضبطاً وفهماً، وفي هذا يقول أبو الطيب اللغوي: سمع أبو الأسود الدؤلي رجلاً يقرأ (أنَّ اللهَ بريءٌ منَ المشركينَ ورسولِهِ). (التوبه اية 3) بكسر اللام فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا، أو كلام هذا معناه، فوضع النحو (اللغوي، 1970، ص26)، والذين يزعمون أن النحو قد تأثر بالمنطق اليوناني يرون أن هذا التأثير تم في العصر العباسي، عندما أصبحت بغداد مركزاً للثقافة العربية.

المبحث الثاني: أنواع العوامل

جعل النحاة لنظرية العامل ثلاثة أركان هي: العامل، والمعمول، وما يحدثه العامل من أثر إعرابي ويسمى بالحركة المتغيرة لفظاً أو تقديراً.

أولا: العامل، عرفه الرماني بقوله: (عامل الإعراب هو موجب لتغير الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)، (الرُّمانيّ، ص29)، (وهو ما يحدث تغييراً في الحركات فيحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه أو حرفاً عاملاً، وفي الإعراب يقول: وهو مذهبان: أحدهما: أنه لفظي وهو اختيار ابن مالك، ونسبه إلي المحققين، وحده في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني: معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، هو ظاهر قول سيبويه، واختاره الأعلم وكثير من المتأخرين، وحدوه بقولهم: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً (السيوطي،1985، ص1/173)، وهو ينقسم إلى نوعين:

1. اللفظي: وهو ما يعرف بالجنان أي بالقلب ويتلفظ به اللسان كـ: من وإلى، في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فإن: من، وإلى، عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويتلفظان باللسان، وكذا "إن" في قولك: "إنَّ زيداً قائمٌ"، فـ"إنَّ": عامل لفظي يعرف بالقلب ويتلفظ باللسان (الجرجاني، 1985، ص85).

والعوامل اللفظية هي الأصل في العربية، فالجرجاني يرى: أن الأفعال هي الأصل في العمل لذا بدأ بها، وأكد أنها تعمل الرفع والنصب في الأسماء، وقال: "فكل فعل يرفع اسماً واحداً بأنه فاعله إذا أسند إليه مقدماً عليه، فإن لم يكن ظاهراً فمضمر. (الجرجاني، 1997، ص13)، وأشار السهيلي إلي وجوب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه، لأنه يرى أن الألفاظ تابعة للمعاني، كما يثبت الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يثبت به لفظاً، وذلك هو العمل، ويرى أن الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول (السهيلي، 1992، ص11).

خالف ابن مضاء القرطبي النحاة لأنه جعل العوامل اللفظية أصواتاً من فعل الله وقال: "إنما انتسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية" (ابن مضاء 1949، ص86).

قسم الجرجاني العوامل اللفظية إلى قسمين: سماعية وقياسية، فالعوامل اللفظية السماعية، هي: ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. وهي واحد وتسعون عاملاً، تحت ثلاثة عشر نوعاً، هي: حروف تجر الاسم فقط، الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، حروف تنصب الاسم المفرد فقط، حروف تنصب الفعل المضارع، حروف تجزم الفعل المضارع، أسماء تجزم الأفعال على معنى "إن" للشرط والجزاء، أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، كلمات تسمى أسماء أفعال، الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، أفعال المقاربة، أفعال المدح والذم، أفعال الشك واليقين وتسمى أفعال القلوب (الجرجاني 1985، ص87).

والعوامل اللفظية القياسية هي: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها، وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي (الجرجاني، 1985، ص 85).

أما العوامل اللفظية القياسية فهي سبعة: الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، الاسم المضاف، الاسم التام (وهو الاسم النكرة المنصوب المفسر لما أبهم من الذوات نحو: عشرون درهما، ومنوان سمنا) (الجرجاني 1985، ص383).

2. المعنوي: وهو الذي لا يظهر في الجملة ولكن أثره وهو الإعراب المنتظم يظهر في الجملة، فرفع المبتدأ أثر لعامل معنوي لا يظهر، وكذلك رفع الفعل المضارع أثر لعامل معنوي لا يظهر في الكلام، ويقال التجرد من الناصب والجازم، وعند الكوفيين يسمى عامل الخلاف وهو كذلك ما يعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان (ابن الانباري، 2007 ص1/34).

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بالعامل المعنوي في موضعين (ابن الانباري، 1975، ص66):

أ. الابتداء. ب. وقوع الفعل المضارع موقع الاسم.

ثانيا: المعمول، وهو المتأثر أو المتغير بالعامل اللفظي أو المعنوي، ويكون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً.

فالمرفوع: (كلمة عمل فيها عامل الرفع) (الرُّماني، ص139)

والمنصوب: (كلمة عمل فيها عامل النصب) (الرُّماني، ص39)

والمجرور: (كلمة عمل فيها عامل الجر) (الرُّماني،39)

والمجزوم: كل فعل مضارع اقتطعت منه حرف العلة أو حذفت حركة الصحيح من آخره. (ابن جني، 1985، ص45)

ثالثا: الحركـــة الإعرابيـــة (أثر العامل)

يؤثر العامل في معموله فيغير حركته، والتغيير (تصيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان عليه)، (الرماني، ص38)، أي تسمى هذه ظاهرة التصرف الإعرابي أو بالإعراب. والإعراب (تغيير آخر الاسم بعامل)، (الرماني، ص38). وكون الإعراب داخل في الإبانة عن المعاني هو قول جميع النحويين إلا قطرباً. (الزجاجي، 1990، ص 69،70)، وقال الزمخشري في وجه إعراب الاسم: (هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فقد أكد أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة) (الزمخشري، 1985، ص1/50).

ذكر ابن الخشاب أن الإعراب يحدث عن عامل وحده، وأنه (تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً بغير العوامل في أولها). (ابن الخشاب، 1987، ص 34).

وأكد السيوطي أن قولهم: (الحركات أنواع: صاعد عال، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى) (السيوطي، 1976، ص94، 95).

إن كل علامة من علامات الإعراب سواء أكانت ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكوناً أو حروفاً بدلها، كالواو والياء والألف، فإنها أثر للعامل (الجرجاني،1985، ص10)، فإن كان مذكوراً في التركيب اللغوي فهو عامل لفظي، وإلّا فهو عامل معنوي كعامل الابتداء عند البصريين، وعوامل الخلاف عند مخالفيهم، وقد أكد النحاة المتقدمون والمتأخرون أن هذه الحركات (تبين الفاعل من المفعول وتفرق بين المعاني) (العكبري،1995، ص2/11).

حقيقـــة العامل:

اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب:

1. ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى، أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فإذا قلت مثلاً: (ذهب زيد) فإن (ذهب) نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيد)، وهي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها وهي الضمة. وأحياناً لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به،

فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، كما هو الشأن مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ، فإذا قلت مثلاً: (المؤمن صادق)، فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمن) وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة، وهذا هو المفهوم البصري الشائع في كتب النحو.

2. وذهب أبو الفتح عثمان بن جني إلي أن العامل هو المتكلم، فقال: وإذا قلت: ضربَ سعيدٌ جعفراً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظيٌّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح. (ابن جني، 2006، ص110،1/109).

في هذا النص يريد ابن جني أن يكشف النقاب عن طبيعة العامل، فالكلمة ليست لها قدرة على التأثير في غيرها من الكلمات، وإحداث العمل الإعرابي، لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجر ويجزم، كذلك يبين ابن جني أن العوامل عند النحاة هي قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة.

3. وذهب ابن مضاء القرطبي إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه، وقبل أن يدلي برأيه هذا ذكر ما يراه سيبويه في حركات الإعراب، وهو أن هذه الحركات ناجمة عن العوامل، وعقب ابن مضاء على ذلك بقوله: (وذلك بين الفساد). (ابن مضاء1947، ص77،1/77).

ويلاحظ أن ابن مضاء القرطبي يتفق مع أصحاب المذهب الثاني في أن العامل هو المتكلم، ولكنه يختلف عنهم في التطبيق، فهم يعتمدون العوامل في مباحثهم على حين يرفضها هو.

المبحث الثالث: العامل عند البصريين ومن تابعهم:

تناول علماء النحو نظرية العامل وأفردوا لها مصنفات عدة وسأحاول في هذا المبحث ــ إن شاء الله ــ التطرق لهذه النظرية عند قدامى النحاة وخاصة عند البصريين، إذ لهم مصنفات كثيرة من مثل: كتاب العوامل للخليل بن أحمد الفراهيدي (القفطي،1981، ص2/75). حدود العوامل في الأفعال واختلاف معانيها لأبي طالب النحوي المكفوف، العوامل في النحو، لأبي علي الفارس (القفطي، 1981، ص2/118)، التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل لمكي بن أبي طالب القيسي (القفطي،1981، ص 1180،2/1179)، العوامل والهوامل في النحو لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ابو حيان الاندلسي، 1986، ص5).

تعد نظرية العامل من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، وأكبر الظن أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي أرسى الدعائم الأولى لهذه النظرية، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض وحصن به الشعر العربي (ابن النديم، 1970، ص1/76). وأول ذكر للعوامل نجده على لسان الخليل من خلال كلامه في عمل "إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل" قال سيبويه: "زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في "كان"، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما) فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال" (سيبويه، 1966، ص2/131)، ومن أوائل النحاة الذين تعرضوا لهذه النظرية في كتبهم التي وصلتنا سيبويه، حيث جاء في كتابه في باب مجاري أواخر الكلم في العربية وهي تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم

والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الضم، والجزم والوقف (سيبويه، 1966، ص2/131).

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأَفرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة. وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمز، التاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعل أنا ويفعل هو أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن (سيبوية، 1966، ص1/16).

وقال أيضا: النصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر: مررت بزيدٍ، والرفع: هذا زيدٌ، وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة، والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ، والرفع: سيفعلُ، والجزم: لم يفعلْ وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ. وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

ويبين ذلك أنها (أي الأفعال المضارعة) ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً، إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى... ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه (وإن ربك ليحكم بينهم) (سورة النحل اية124)، أي لحاكمٌ. ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة.

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة (يعني الأسماء المبنية) المضارعة عندهم التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى.

فالفتح في الأسماء قولهم: وأين وكيف، والكسر فيها نحو: أولاء وحذارِ وبدادِ، والضم نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ، والوقف نحو منْ وكمْ وقطْ وإذْ، والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضربَ وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فعل، لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول هذا رجلٌ ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعلٌ كما أن المضارع فعلٌ وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع في المضارعة وفي الوصف فلم يسكِّنوها كما لم يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع: مِنْ علُ، حركوه لأنهم قد يقولون من علٍ فيجرونهم. وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: أبدأُ بهذا أولُ، ويا حكم (سيبويه، 1966، ص1/17).

يعد النص السابق أول نص ورد إلينا يشير صراحة إلى لفظ العامل والمعمول بمعناهما الاصطلاحي، ويحدد حروف الإعراب وعلامته، ويفرق بينه وبين البناء ويوضح مواضع الإعراب.

ورد العامل في أبواب كثيرة من كتاب سيبويه وكمثال على ذلك:

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعلُ فاعلٍ (سيبويه، 1966، ص1/33).

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول (سيبويه، 1966، ص1/34).

باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب (سيبويه، 1966، ص 1/44).

وهناك أمثلة كثيرة لهذه الأبواب في الكتاب، ولنضرب مثلاً على معالجة سيبويه لنظرية العامل من خلال باب واحد وهو باب التعجب عند شرحه للمثال: ما أحسن عبد الله!، يقول: (زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به (سيبويه، 1966ص1/72))، ثم يمضي في شرح التعجب ويوضح قواعده وقوانينه حيث يقول: ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا. وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ، وهذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما. وان كان من حسن وكرم وأعطى، كما قالوا: أجدل فجعلوه اسما وان كان من الجدل (سيبوية، 1966، ص1/73). وربما كان مراد سيبويه من النص السابق أنه يعني أن فعل التعجب فعل جامد لا تأتي منه بصيغ أخرى إلا الصيغ المسموعة، لأن المراد منه هنا التعجب.

ويتضح منهج سيبويه في الكتاب من خلال حرصه الشديد على القواعد النحوية وكذلك حرصه الكبير على ضرورة موافقة النصوص للمعاني التي تدل عليها هذه النصوص، ودليلنا على ذلك قوله في باب التنازع معللاً إعمال الفعل الثاني: (وإنما كان الذي يليه أولى لقربه وجواره وانه لا ينقص معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول في مثل قولك: ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيداً، قد وقع بزيد (سيبوية، 1966، ص1/74).

وفي موضع آخر من هذا الكتاب يقول: (فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معملٍ في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى) (سيبوية، 1966، ص1/97).

وعلى هذا الأساس يقوم بعض تبويب الكتاب على الاحتفاء بالعامل مع عدم إهمال صحة المعنى، ووجوب خضوع العامل لها، ولذا أصبح الكتاب هو القدوة الحسنة لكتب النحو العربي التي أتت من بعده.

ومن العلماء الذين اهتموا بنظرية العامل في كتبهم المبرد حيث نراه اعتمد في تبويبه لكتابه المقتضب على العامل وأنواعه، فقد نهج نهج الكتاب لسيبويه، فالعامل عنده هو آلة للرفع وليس عاملاً حقيقياً، وبمناقشة أراء المبرد حول العامل في باب الفاعل مثلاً نجده يقول: (فإن قولك: يضرب زيدٌ، (يضرب) هي الرافعة، فإذا قلت: لم يضرب زيدٌ (فيضرب) التي كانت رافعة لزيد قد ردَدْتها قبله، و(لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد)، وإنما وجب العمل بالفعل. فهذا كقولك: سيضرب زيد، إذا أخبرت، وكاستفهامك إذا قلت: أضرب زيد؟، وإنما سألت عنه هل يكون فاعلاً؟، وأخبرت أنه سيكون فاعلاً؟، فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع (المبرد، 1399هـ، 1/147). يتضح لنا من النص السابق أنه يجعل العامل آلة للفعل، وليس عاملاً حقيقيا، ويضيف أن دلالة الفاعل إنما وضعت أصلا لتدل على الفعل والفاعل.

وإذا تتبعنا المبرد في تناوله لهذه النظرية نراه يعالجها في مثل هذه الأبواب الآتية:

رافع الفاعل (المبرد، 1399هـ، 1/150).

العامل المعنوي في رافع المضارع (المبرد، 1399هـ،2/50).

ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل (المبرد، 1399هـ، ص2/5)

رافع المبتدأ والخبر (المبرد، 1399هـ ،2/49).

العامل غير المتصرف (المبرد، 1399هـ،4/156).

العامل المعنوي في الحال (المبرد، 1399هـ،4/301).

لا يدخل عامل على عامل (المبرد، 1399هـ،4/10).

وإذا تأملنا بعض هذه الأبواب في كتاب المقتضب يتضح لنا ما يلي:

أ. تقسيم المبرد للعامل إلى لفظي ومعنوي.

ب. خص المبرد المبتدأ والمضارع المرفوع بالعوامل المعنوية.

ج. ذكر من العوامل اللفظية الحروف والأفعال.

د. منع المبرد تقديم وتأخير العوامل في الأفعال.

هـ. خص الأفعال بالبناء ولم يقل بإعراب شيء منها إلا ما جاء مضارعاً للاسم.

و. عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

ز. الحروف تعمل في الأفعال على الرغم من أن الأفعال أقوى العوام.

كذلك اهتم ابن السراج بنظرية العامل في كتابه "الأصول في النحو"، فنراه قد استفاد من تصنيف سيبويه للعامل النحوي غير أن تصنيف ابن سراج للعامل يتميز بالوضوح ودقة المعالجة، ويظهر أول تقسيم للعوامل في كتابه حين قسم العوامل لأسماء وأفعال وحروف، ثم قسم وفصل كل قسم من هذه الأقسام ذاكراً القوانين الخاصة بكل قسم.

والقارئ لكلام ابن السراج يستشف أنه قسم العوامل إلى ثلاثة أقسام:

أ. المبتدأ يعمل الرفع في الخبر.

ب. ما تضمن معنى الفعل، ويقصد بها المشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر الذي يعمل عمل فعله).

ج. ما تضمن معنى الحرف، وذلك في باب الإضافة.

كما تحدث عن الأسماء والأفعال العاملة تحدث كذلك عن الحروف العاملة من خلال تقسيمه لها إلى ثلاثة أقسام حسب اختصاصها في العمل:

ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال وهي قسمان:

ما يعمل الجر ويشمل حروف الجر بنوعيها (ما يصل اسم باسم نحو: خاتم من فضة، وما يصل فعلاً باسم نحو: مررت بزيد).

ما يدخل على المبتدأ والخبر، ويعمل فيهما الرفع والنصب، مثل إن وأخواتها المختصة بالدخول على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر وذلك نحو: السماء ممطرة، وإن السماء ممطرةٌ.

ما يدخل على الأفعال فقط ويشمل الحروف الجازمة والناصبة نحو: (أن) الناصبة في نحو قولك :(أريد أن أتوب) و(لم) الجازمة في نحو قولك (لم يأتِ أحدٌ) فهذه الأدوات لا تعمل إلا في الأفعال فقط. ومن الحروف التي تنصب: (أن، لن، كي، إذا)، ومن الحروف الجازمة هي: (لم، لام الأمر، ولا الناهية، إن، وإذ، ما، من أدوات الشرط).

ما يدخل على الأسماء والأفعال على السواء مثل همزة الاستفهام نقول: (أيحضر الغائب؟) أغائب محمد؟، ومثلها (ما) نقول: ما قام زيد، وما زيد قائماً، وهي الحجازية التي بمعنى ليس. (ابن السراج، 1987، ص1/154).

إن تقسيم ابن السراج السابق قد شكَّل الأساس الذي سار عليه النحاة من بعده، فاستفادوا منه كثيراً، نظراً لوضوحه وللاهتمام البالغ الذي يوليه للمعاني، فالنحو عنده إنما هو في خدمة المعنى، وأن القواعد التي توصل إليها النحاة بالاستقراء يجب ألا تكون شاغلاً للدارس عن المعاني.

كما تناول ابن السراج الأحكام والقوانين الخاصة بالعامل قارناً لها بالمعاني، فيتحدث عن حكم تقديم وتأخير العامل ويضرب الأمثلة على ما يقول، فيقول (ويجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة، فتقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد منطلق، فان أردت أن تجعل منطلقاً في موضع (ينطلق) فترفع "زيداً" بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد، قبح إلا أن تعتمد اسم الفاعل وهو (منطلق) وما أشبه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه، ارتفع (أبوه) (بقائم) أو يكون مبنياً على مبتدأ نحو قولك: زيد قائم أبوه، وحسن عندهم : أقائم أبوك، وأخارج أخوك، تشبيهاً بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت: قائم زي، فأردت أن ترفع زيداً بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله نحو: ضارب وقاتل، ولا تقول: ضارب بكراً عمرو، فتنصب بكراً (بضارب) وترفع (عمراً) به، لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضارب بكراً، جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً، فاذا قلت: قائم أبوك (فقائم) مرتفع بالابتداء، وأبوك رفع بفعلهما وهما قد سدا مسد الخبر (ابن السراج،1987، ص60،1/59).

شغلت نظرية العامل عالماً فذاً عاش في القرن الرابع الهجري ألا وهو أبو علي الفارسي ونلحظ اهتمامه بهذه النظرية في كتابه "الإيضاح العضدي" إذ فيه أثر واضح للعامل النحوي، فنراه يتعرض له في عدة أبواب منها:

باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر (ابوعلي الفارسي، 1981، ص 1/95)، وهو باب رئيس في الكتاب، جمع فيه أبو علي الفارسي: كان وأخواتها وإن وأخواتها، وظن وأخواتها. وقد اعتمد العمل للربط بين هذه الأدوات على الرغم من كونها تختلف من حيث المعنى، (فإن و أن) للتوكيد، (ولكن) للاستدراك، (وكأن) للتشبيه، (وليت) للتمني، (ولعل) للترجي.

باب الأسماء التي أُعملت عمل الفعل (ابوعلي الفارسي،1981، ص 1/139) ويناقش فيه:

أ. أسماء الفاعلين (ابوعلي الفارسي،1981، ص 1/141).

ب. باب المفعول به (ابوعلي الفارسي،1981، ص 1/169).

من هذا التقسيم يتضح لنا أثر نظرية العامل في تبويبه وتقسيمه.

وإذا دخلنا القرن الخامس الهجري التقينا بأحد أعلام الفصاحة والبلاغة واللغة والنحو ذلكم هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وللجرجاني كتابان عالج فيهما نظرية العامل هما كتاب (العوامل المئة) وكتاب (الجمل)، كما له كتاب (دلائل الإعجاز) الذي تناول فيه قضية النحو والإعراب، ويلاحظ أنه أفرد كتابي (العوامل المئة) و(الجمل) لمناقشة العامل النحوي، وفي كتابه (العوامل المئة) قسم العوامل الى مئة عامل جاءت على النحو الآتي:

العوامل السماعية، العوامل القياسية، عوامل معنوية.

أما في كتابه (الجمل)، فالعوامل عنده على ثلاثة أقسام هي: الأفعال وهي أصل العوامل عنده، والأسماء، وعوامل الحروف (الجرجاني، 1997، ص20).

ويكاد الجرجاني في تقسيمه يتفق مع ابن السراج في الأصول، إلا أنه يختلف عنه في جعل عوامل الأفعال هي الأصل بينما يرى ابن السراج أن عوامل الاسم هي الأصل.

كما قسم العوامل إلى لفظية ومعنوية في هذا يقول (والكلمات المعربة على ضربين):

1. ما ليس له عامل ظاهر لفظي: وهو ثلاثة: المبتدأ والخبر كقولك: (زيد منطلق)، فإنهما مرفوعان، وليس لهما رافع ظاهر لفظي، وإنما رفعا بالابتداء، ومعنى الابتداء: أن تجرد الاسم من العوامل اللفظية لتسند إليه خبراً، الثالث الفعل المضارع في حالة الرفع، فأنت إذا قلت (يضربُ زيدٌ) كان (يضرب) مرفوعاً من غير رافع ظاهر.
2. ما كان له عامل ظاهر لفظي كالمجرور بالباء في (بزيدٍ) والمجزوم في (لم يضربْ) (الجرجاني، 1997، ص12).

أما كتابه (العوامل المئة) فهو أشبه بحصر للعوامل اللفظية وأنواعها، والمعنوية وأنواعها، وقد قسم العوامل اللفظية إلى سماعية، والسماعية إلى ثلاثة عشر نوعا، وبالنظر للكتابين يتضح اهتمام الجرجاني بالألفاظ والعناية بها، ولكنه مع ذلك تجده شديد الاهتمام بالمعنى، ولا غرابة في ذلك فالرجل من أساطين البلاغة، ويرجع الاهتمام بالألفاظ عنده لأنها تقرّب المعاني، وتهذِّب ذهن المبتدئ.

المبحث الرابــع: العامل عند الكوفيين

اهتم الكوفيون بالعامل بمثل ما اهتم البصريون، ومرجع ذلك أن نحاة الكوفة الأوائل بالقطع هم تلاميذ لنحاة البصرة، فالكسائي تلميذ للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو الذي أشار عليه بالرحلة إلي البادية، كما تتلمذ الكسائي على يونس ابن حبيب، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط، وكذلك فعل تلميذه الفراء فقد تتلمذ على يد يونس بن حبيب.وقيل إنّ كتاب سيبويه قد وجد تحت وسادة الفّراء عندما وافاه الآجل. (ابو الطيب اللغوي، 1970، ص12)، فهذا السيوطي يوضح مدى اهتمام الكوفيين بنظرية العامل والمعمول فنراه يقول في شأن المفاعيل: "إن انقسام المفعول إلي مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه، هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا، وإنما شبه بالمفعول" (السيوطي، 1982، ص1/165).

نستشف مما سبق أن الكوفيين قد أهملوا التقسيمات المعروفة لدى البصريين للمفاعيل، فلم يعتدوا إلا بالمفعول به وما عداه أطلقوا عليه شبه المفعول، كما نجدهم قد تحدثوا عن العامل في هذه المفاعيل وذلك في قولهم "أنّ الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، بل نراهم يقسمون الأفعال إلي قسمين خلافا للبصريين". "الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع" (السيوطي، 1982، ص1/7).

فالبصريون يقسمون الفعل إلي ثلاثة أقسام: الماضي والمضارع والأمر، بينما الكوفيون يقسمونه إلي قسمين: ماض ومضارع، أما فعل الأمر فعندهم مقتطع من الفعل المضارع وجزء منه، فـ "اضرب" أصلها لتضرب، وفعل الأمر عندهم معرب لا مبنى، وإعرابه بلام الأمر المحذوفة حذفا مستمرا، وأن القسم الثالث للأفعال هو "الفعل الدائم" وهو اسم الفاعل إذا كان عاملا، وإن كان غير عامل جعل من الأسماء.

(الفراء، 1980، ص1/165) قد أطلق نحاة الكوفة مصطلح الفعل على ما يعرف عند البصريين باسم الفعل، نحو: صه، ومه، وهيهات، ووي، وغيرها (السيوطي، 1982، ص2/105)، وتسمى عندهم بالخالفة.

يتحاشى الكوفيون التقدير أحيانا، ويتجلى ذلك في إعراب "أحد" من قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ....) (التوبة: اية6)، كما نراهم يبتعدون عن منهج الفلاسفة والمتكلمين أحيانا، ونلمس ذلك عند الفراء عندما قال بترافع المبتدأ والخبر، لأن الترافع يؤدي عندهم الي الدور، والدور محال. (الاستراباذي، 1998، ص1/18)، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلي أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلي أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلي أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.... (ابن الانباري، 1998، ص1/44)، وهذا الفراء كذلك يقول في قاعدة إملائية للتفرقة في كتابة "إذن" بين الناصبة وغيرها: (إن عملت "أي إذن" كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون) (الفراء، 1928، ص15).

والمتصفح لكتاب "الإنصاف" يجد مدى اهتمام الفريقين بالعامل ذلكم الاهتمام الكبير، فكلا الفريقين يعترف بوجود العامل في النحو العربي ولكنهما يختلفان في أيها يعمل في المعمولات (ابن الانباري، 1998، ص1/70).

فالكوفيون يحترمون ظاهر الكلام العربي، ويعتدون بالنص والرواية وصحتها، ومما يدلل على ذلك أنهم ذهبوا إلي أن العامل في المفعول به النصب، هو الفعل والفاعل جميعا، و ذهب بعضهم إلي أن العامل فيه الفاعل، وذهب خلف الأحمر منهم إلي أنه معنى المفعولية، على أن العامل في الفاعل عامل الفاعلية، وعند البصريين العامل فيه الفعل،.... (ابن الانباري، 1998، ص1/81).

هذه المسألة تدل أولاً على الاتفاق على المبدأ، وهو نظرية العامل التي أصبح البحث عنها هدفاً، والجدال حولها وسيلة، فإذا اختلفت الوسائل واتحدت الأهداف فإن هذا الخلاف يعد خلافاً علمياً، يدل على مستوى متقدم من البحث العلمي. وتدل المسألة ثانيا على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلي العامل، لهذا اجتهد النحاة أفرادا وجماعات، فأصابوا أحيانا وتكلفوا حينا.

يبدو مما تقدم - وهو قليل من كثير - الفرق الواضح بين نظرة البصريين للعامل النحوي الذي بنوا عليه قواعدهم ومفاهيمهم، وهي مفاهيم تعمل على تقديس العامل والقياس المنطقي أولا، وقبل كل شيء مهما كلفهم ذلك من تأويلات وتخريجات قد تكون قريبة المأخذ حينا وبعيدة المأخذ حينا آخر، ومهما تطلب الأمر من تأويل وتقدير، وحذف وطرح لفصيح اللغة أحيانا، والحكم عليه بالشذوذ إذا لم يقبل التأويل والتخريج، والكوفيون الذين يذهبون كما اتضح مما سبق مذهبا فيه الكثير من احترام النصوص العربية دون الحاجة إلى تأويل أو تخريج. فالكوفيون في نظرتهم للعامل يأخذون الواقع اللغوي أساسا لبناء القاعدة كما أن آراءهم وعللهم في معظمها مقبولة، وما ذاك إلا لاحترامهم المعنى المقصود في الكلام.

ابتكر الكوفيون عاملا جديدا أضافوه إلي عواملهم رغم عدم رضى البصريين عنه، وهو عاملا الخلاف والصرف، وقد نصب به الكوفيون:

الظرف الواقع خبرا للمبتدأ (ابن الانباري، 1998، ص1/245)

المفعول معه (ابن الانباري، 1998، ص1/248).

المضارع بعد واو المعية (ابن الانباري، 1998، ص2/555)

المضارع بعد فاء السببية (ابن الانباري، 1998، ص2/557).

وتأسيسا لما سبق نلاحظ أن الكوفيين أخذوا بنظرية العامل أخذا رقيقا، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية، بل جمعوا بين الأمرين في إحكام، فلم يمنحوا العامل خصائص العلة، ولم يفلسفوه، فقد كان العامل عندهم متصيدا من فهم الطبيعة اللغوية (المخزومي، 1377هـ، ص394).

المبحث الخامس: ما يؤخـذ على نظريـــة العامل

بدأت نظرية العامل يسيرة صافية على يد البصريين، إذ كان الغرض منها حفظ القرآن الكريم من اللحن وتفسير العلامات الإعرابية، ولكن نحاة القرن الثالث – فيما يبدو – قد تأثروا بالمنطق اليوناني نوعا ما، فتأثرت به نظرية العوامل ونلحظ ذلك في حديث المبرد عن الأفعال حيث يرى أن الأصل فيها ألا تعرب، قال: (لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية) (المبرد، 1399هـ، ص4/80). وفي حديثه هذا نجده يتأثر بنظرية التسلسل عند المناطقة. ونراه يقول أيضا في حديثه عن جمع طلحة: (فأما طلْحة لو قلت: في جمعها: طلَحون، للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال، وهذا هو المحال (المبرد، 1399هـ، ص4/8)، و"كلمة" المحال هي من مصطلحات المناطقة (بدوي، 1963، ص96، 98).

على أن تأثير المنطق اليوناني في المبرد يبدو ضئيلاً خفيفاً، ولعل السبب في ذلك يعود إلي تأثير كتاب سيبويه الذي كان لا يزال طاغياً في تلك الفترة. ولكن في القرن الرابع الهجري ظهر بوضوح أثر المنطق في الحياة الفكرية، حيث شهد هذا القرن الصراع بين المنطق والنحو، ويبدو ذلك في تلك المناظرة التي عقدها الوزير ابن الفرات بين الفيلسوف متى بن يونس والنحوي أبي سعيد السيرافي (ابوحيان الاندلسي، 1986، ص1/107)، على أن بعض النحويين قد أفرطوا في الاعتماد على المنطق، وأوغلوا فيه مما أورثهم تعقيداً في الأسلوب وإبهاماً في الكلام، ويمثل هؤلاء علي بن عيسى الرماني فقد كان من أئمة الاعتزال والكلام والمنطق، ومن أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية الجدلية وتأليفا فيها، وكان يمزج كلامه بالمنطق (ابن الانباري، 1970، ص234)، فكان من أسباب تأثرهم بالمنطق أنهم ينعطفون بنظرية العامل أحيانا نحو التكلف وسوء التقدير، وأحياناً أخرى إلي التحكم بالكثير من النصوص الفصيحة، إذ كانوا يؤولونها تأويلاً بعيداً لكي تنطبق على قواعدهم، وربما عدوها من ضرورات الشعر.

ومهما يؤخذ على هذه النظرية من مآخذ فمن العدل والإنصاف أن أؤكد أن علماءنا الإجلاء الأوائل قد بذلوا جهودا جبارة في خدمة لغتنا العربية واستنباط قواعدها، يدفعهم إلي ذلك حرصهم على صيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف، يقول يوهان فك (ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بغرض اللغة الفصحي، وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتراكيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد) (فك،1951، ص14)، والفضل ما شهدت به الأعداء.

وكان من أعمالهم المهمة أن أنشأوا نظرية العامل التي تبدو أهميتها في أنها أعطت تفسيرا سائغا ومقنعا لاختلاف علامات الإعراب، وذلك عندما كشف النقاب عن أن هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص، ومن ثم ساغ أن ينسب إليها إحداث هذه العلامات، فأحرف الجر مثلا تأتي الأسماء بعدها مجرورة، و(إن) وأخواتها تأتي الأسماء بعدها منصوبة ومرفوعة، وأحرف النصب لا ينفك المضارع بعدها من النصب، وأحرف الجزم لا يأتي المضارع بعدها إلا مجزوما وهكذا دواليك.

فالملاحظ أن الإعراب ينجم عن تأثير الألفاظ بعضها ببعض، وأن هذا التأثير أصبح اليوم من الحقائق المسلم بها في الدراسات اللغوية المعاصرة، وفي هذا يقول الدكتور عبده الراجحي: (والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحليلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي، والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلي تصنيف (العناصر) النظمية ، وفقا لوقوعها تحت عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء ، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء) (الراجحي، 1979، ص148).

ومِنْ ثَمَّ تعتبر نظرية العامل من الأهمية بمكان، إذ إنها تنهض بعبء مهم في تيسير تعليم اللغة العربية، وضبط علامة الإعراب فيها، وذلك لأن العامل قرينة تهدي المتكلم إلي العلامة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح.

خاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتنقضي الحاجات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هادي الأفراد والجماعات، وعلى آله وصحبه أولي الهدى والبركات.

بعد أن اكتمل هذا البحث ــ بعون الله ومدده ــ أرجو أن أكون قد وُفقت في إعطاء هذه القضية حقها القليل من الدراسة والبحث والمساعدة في جلاء بعض حقيقتها، فإن كان الأمر كذلك فمن الله فله الحمد والمنة، وإن كان غير ذلك فمني ومن الشيطان ـــ أعوذ بالله منه ــ ولكم العتبى حتى ترضوا.

جاء هذا البحث في خمسة مباحث: الأول: العامل في اللغة والاصطلاح، الثاني: أنواع العوامل، الثالث: العامل عند البصريين، الرابع: العامل عند الكوفيين، والخامس ما يؤخذ على نظرية العامل.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. أن نظرية العامل تعتبر من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، وأكبر الظن أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي أرسى دعائمها الأولى.

2. أن نظرية العامل من الأهمية بمكان، إذ إنها تنهض بعبء مهم في تيسير تعليم اللغة العربية، وضبط علامة الإعراب فيها، إذ الإعراب ينجم عن تأثير الألفاظ بعضها ببعض، وأن هذا التأثير أصبح اليوم من الحقائق المسلم بها في الدراسات اللغوية المعاصرة.

3. أن البصريين يعتمدون على تقديم عمل العامل والقياس المنطقي على منطق اللغة ونظامها مهما كلفهم ذلك من تأويلات وتخريجات، في حين أن الكوفيين يعترفون بوجود العامل في النحو العربي ولا يقدمونه على منطق اللغة ونظامها ويحترمون ظاهر الكلام العربي، ويعتدون بالنص والرواية وصحتها.

4. إن ما يؤخذ من مساوئ نظرية العامل هو تمحّل النحاة المتأخرين وتكلفهم في قواعد التخريج وهذا لا يطعن في صحة النظرية وأثرها في بيان قواعد النحو العربي وتيسير تعليمه وتعلمه.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد (1377ه-1975م). أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الدقي دمشق.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد (1970). نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد.

ابن الأنباري، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد (1998م). الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الخشاب، عبد الله بن احمد (1987م). المرتجل، مكتبة الخانجي القاهرة.

ابن السراج، ابوبكر محمد (1987م). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن النديم، محمد بن آسحق (1988م). الفهرست، تحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت.

ابن جني، ابو الفتح عثمان (1985). سر صناعة الإعراب. ط1، دار القلم، دمشق.

ابن جني، ابو الفتح عثمان (2006). الخصائص. عالم الكتب، بيروت.

ابن دريد، ابوبكر محمد بن الحسن (1969م). جمهرة اللغة. ط1. دار صاد، بيروت.

ابن سيده، ابو الحسن الاندلسي (2000م). المحكم والمحيط الأعظم. دار الكتب العلميه، بيروت.

ابن مضاء، احمد بن عبد الرحمن (1974). الرد على النحاة. تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة.

ابن منظور، محمد بن أكرم (1969م). لسان العرب، دار صادر، بيروت.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (1970م). مراتب النحويين واللغويين. دار الجيل، بيروت.

أبو حيان الأندلسي، اثير الدين محمد بن يوسف (1406ه-1986م). تذكرة النحاة، تحقيق د. عوض عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أبو علي الفارسي، الحسن بن احمد (1401ه-1981م). الإيضاح العضدي. ط1. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

الأشموني، ابو الحسن نورالدين (1970م). شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى منهج السالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط3. النهضة المصرية.

بدوي، عبد الرحمن (1963م). المنطق الصوري الرياضي. ط2. مكتبة النهضة المصرية.

الجرجاني، عبد القاهر (1977م). الجمل، تحقيق علي حيدر. دار الفكر، دمشق.

الجرجاني، عبد القاهر (1985م). العوامل المائة. تحقيق البدراوي زهران. ط2. دار المعارف، مصر.

الراجحي، عبده (1979م). النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة المصرية، بيروت.

رضي الدين الاستراباذي، محمد بن حسن (1998م). شرح الكافية. ط 1. دار الكتب العلمية، بيروت.

الرماني، ابوالحسن علي بن عيسى. الحدود في النحو، دار الهدى للنشر، بيروت.

الزبيدي، ابوبكر (1984م). طبقات النحويين واللغويين. دار المعارف، القاهرة.

الزبيدي، محمد مرتضي (1965م). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي. دار الجيل، بيروت.

الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن آسحق (1942م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك. دار العروبة ومطبعة المدني، مصر.

الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن آسحق (1990م). الجمل في النحو. دار الكتب العلمية، بيروت.

الزمخشري، ابو القاسم جار الله (1985م). المفصل في صنعة الإعراب. دار الكتب العلمية، بيروت.

السهيلي، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (1992م). نتائج الفكر في النحو. دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان (1966م). الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار العلم، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (1958م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (1976م). الاقتراح. تحقيق أحمد محمد قاسم. مطبعة السعادة، مصر.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (1982م). همع الهوامع. شرح جمع الجوامع في علم العربية. تصحيح محمد بدر النعساني. دار المعرفة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (1985م). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط1. مؤسسة الرسالة، بيروت.

العكبري، ابو عبد الله ابو الحسين (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي مختار. ط1. دار الفكر، بيروت.

الفراء، ابو زكريا يحي بن زياد (1928م). المقصور والممدود، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله. مجمع اللغة العربية، دمشق.

الفراء، ابو زكريا يحي بن زياد (1980م). معان القرآن. دار الفكر العربي، بيروت.

فك، يوهان (1951م). العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ترجمة عبد الحليم النجار. مكتبة الخانجي، القاهرة.

القفطي، ابو الحسن علي بن يوسف (1981م). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية للكتاب.

المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد (1399هـ). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الاسلامي، وزارة الاوقاف، القاهرة.

المخزومي، مهدي (1377هـ). مدرسة الكوفة. ط2. مطبعة مصطفى البابي، الحلبي.